العرب
الثلاثاء 2020/02/04
السنة 42 العدد 11607

تونس تراهن على التمويل الجماعي لتحريك عجلات الاقتصاد

مساع دؤوبة لتشجيع رواد الأعمال على إطلاق مشاريعهم الخاصة

دخلت تونس مرحلة استثمارية جديدة بإطلاق برنامج التمويل الجماعي، كأداة مبتكرة توفر التمويل لأصحاب المبادرات الخاصة من عدة مصادر بهدف إطلاق مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة والناشئة، في إطار الإصلاحات الحكومية الرامية لتعزيز مناخ الأعمال ودعم سوق العمل.

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - كشفت وزارة الصناعة التونسية أمس، عن تفاصيل برنامج التمويل الجماعي (كراود فندينغ)، الذي يعتبر من أبرز الأدوات الابتكارية الحديثة، التي تساعد على تشجيع رواد الأعمال على إطلاق مشاريعهم.

وبعد ماراثون من النقاشات امتدت إلى نحو ثلاث سنوات، صادقت حكومة تصريف الأعمال الجمعة الماضي، على مشروع قانون التمويل الجماعي (التشاركي)، في انتظار مصادقة البرلمان عليه قبل نهاية الشهر الحالي ليدخل حيز التنفيذ.

والتمويل الجماعي هو نظام تعاون بسيط للغاية يسمح لأي صاحب فكرة مشروع بجمع مبلغ من المال من عدة أفراد لدعم المبادرة في مقابل مشاركتهم في المشروع.

وغالبا ما يتلقى الناس الذين يدعمون مثل هذه المشاريع مكافآت كأن يحصلوا على نموذج من المنتج قبل طرحه في الأسواق أو الخدمات بسعر أقل ممّا هو متاح في السوق.

ولذلك فإن لدى المسؤولين التونسيين قناعة بقدرة الشباب على اقتحام هذا المجال الواعد. ويرون أنه من الممكن خلال سنوات حصول البلاد على اقتصاد رقمي ينتج ثروة عبر دعمهم بمناخ أعمال يحفزهم على النشاط المستدام.

وقال وزير الصناعة سليم الفرياني في ندوة صحافية حضرتها "العرب" بمقر وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بالعاصمة، إن "مشروع قانون التمويل التشاركي (الجماعي) يأتي في إطار مواصلة الإصلاحات الحكومية الكبرى في مجال توفير آليات وأدوات تمويل جديدة قادرة على دفع ودعم الاستثمار بالانسجام مع المعايير الدولية".

وأوضح أن إدخال هذه الآلية للسوق التونسية سيتم وفق قوانين وضوابط في سياق حرص الحكومة على اعتماد الابتكار المالي وعدم اعتماد أصحاب المشاريع على التمويل التقليدي من القطاع المصرفي.

وتظهر البيانات الرسمية، أن البنوك المحلية تمول نحو 95 في المئة من المشاريع في تونس تشمل كافة القطاعات تقريبا.

ويتفق اقتصاديون على أن رواد الأعمال يواجهون صعوبات تمويلية كثيرة في سبيل دخولهم السوق، رغم الحوافز المتنوعة التي وفرتها الحكومة لتشجيعهم على إطلاق مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

ولكن الفرياني أكد أن التمويل الجماعي سيساعد على دعم محرك الاستثمار بشكل أكبر إلى جانب زيادة الصادرات وتوفير فرص عمل للشباب.

سليم الفرياني

هذه الأداة تأتي في سياق تبنّينا لسياسة الابتكار المالي

وأشار إلى أن مشروع قانون التمويل الجماعي، الذي يتضمن ستة فصول تحوي 57 بندا تشرح بالتفصيل كيفية التعامل بهذا التمويل، يشمل نوعين من الآليات، لكنه لم يذكر بالتحديد متى سيتم إطلاق المنصة الرقمية المخصصة لذلك.

ويشمل الصنف الأول، التمويل التشاركي عبر الاستثمار في أوراق مالية (أكويتي كراود فندينغ) وهو مرحلة لتمويل رأس مال المؤسسات التونسية الناشئة والمشاريع المتجددة التي تفتقر إلى الموارد المالية نظرا لطبيعتها الخطرة.

أما النوع الثاني، فهو التمويل التشاركي عبر إسناد قروض وهي موارد مالية جديدة تضاف إلى المنظومة الحالية من بنوك تجارية وبنوك أعمال وغيرها.

وأكد الفرياني أن هناك نوعا ثالثا من الآليات تم إسقاطها من مشروع القانون ويتعلق بالحصول على التمويلات الجماعية من بوابة الهبات.

وحتى تستطيع الحكومة إنجاح رهانها على هذا النوع من التمويلات، قامت بمشاورات مضنية مع عدة جهات منذ 2017 وقد تم تكليف وكالة النهوض بالصناعة والتجديد للقيام بهذه المهمة.

وإلى جانب البنك المركزي، ساهمت وزارات المالية وتكنولوجيا الاتصال والتنمية والاستثمار والتعاون الدولي، فضلا عن البورصة في بلورة هذا المشروع.

كما كانت هيئة مراقبة التمويل الصغير والهيئة العامة للتأمين والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (يوتيكا) وكونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية (كوناكت)، أطرافا مهمة لوضع أسس البرنامج.

ومن الواضح أن هناك مساعيَ حثيثة لإخراج منظومة العمل من عباءتها القديمة القائمة على التعويل على القطاع العام، حيث يرى خبراء أنها كانت من بين الأسباب التي أدت لزيادة معدلات البطالة.

ودفعت المطبّات الكثيرة، التي تعرقل إطلاق المشاريع، الحكومات المتعاقبة منذ 2011 للبحث عن حلول لتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص بعيدا عن البيروقراطية والفساد، بهدف تعزيز مساهمته في إنعاش النمو.

ويتوقع وزير الصناعة أن يصل حجم سوق التمويل الجماعي خلال العام الأول لإطلاق المشروع إلى نحو 50 مليون دينار (17.8 مليون دولار) على أن يتضاعف خمس مرات بحلول 2025.

وبفضل الخطوات، التي استطاعت تونس تحقيقها في قطاع الاستثمار، رغم الرؤية الضبابية التي تكتنف الوضع السياسي، فقد تقدمت البلاد بنحو 44 مركزا على مؤشر إطلاق الشركات لتصبح في المرتبة 78 على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020.

ويقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن التمويل الجماعي يقلل الحواجز التي تحد من الوصول إلى التمويل ويطابق العرض والطلب على التمويل، حيث يسمح للأفراد بتقديم مساهمات واستثمارات مباشرة إلى المشاريع التي هم متحمسون لها.

وتشير التقديرات إلى حجم السوق العالمية للتمويل الجماعي في مئة دولة تبلغ حوالي نصف تريليون دولار منذ ظهوره لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الأزمة المالية في 2008.

وتتصدر السوق الصينية الآن هذا النوع من التمويلات بالنظر إلى المشاريع الناشئة التي يتم إطلاقها، وتأتي بعدها الولايات المتحدة ثم بريطانيا.

نوافذ جديدة لتعزيز مناخ الاستثمار

بكين تحصي خسائر كورونا بعد عطلة طويلة

استيقظت الأسواق الصينية أمس، على الثمن الباهظ لأزمة فايروس كورونا المستجد وتوقف التعاملات لنحو أسبوعين لتحصي خسائرها في وقت تتزايد فيه عزلة الصين، التي تعد أكبر محرك للاقتصاد العالمي.

بكين - تصاعدت التكاليف الاقتصادية والتداعيات الدبلوماسية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا أمس، مع انتهاء عطلة صينية طويلة، حين فقدت الأسهم الصينية نحو 420 مليار دولار، بينما اتهمت بكين واشنطن بالمبالغة وإثارة الفزع.

وتراجعت الأسواق عند الفتح في أول جلسة لها بعد تمديد عطلة العام القمري الجديد التي بدأت منذ 23 يناير بالتزامن مع ظهور الفيروس، الذي أدى حتى الآن إلى وفاة 361 شخصا داخل الصين وارتفاع الإصابات المؤكدة إلى أكثر من 17 ألفا.

وأدت المخاوف إلى شلل الاقتصاد الصيني مع تزايد المخاوف العالمية بعد تسجيل حالات إصابة في 24 بلدا وإعلان الفلبين عن أول وفاة بالفيروس خارج الصين.

ولا تزال ووهان وغيرها من المدن في حالة عزلة مع فرض قيود شديدة على السفر إليها، وتواجه الصين عزلة دولية متزايدة أيضا بسبب القيود المفروضة على الرحلات الجوية وحظر دخول الوافدين من الصين.

ودفع المستثمرون القلقون مؤشر بورصة شنغهاي المجمع إلى الهبوط في بداية التعاملات بنحو 9 في المئة لكنه استعاد جزءا منها ليغلق على انخفاض يقارب 8 في المئة.

كما تراجع اليوان الصيني أمس، إلى أدنى مستوياته في أكثر من 7 أسابيع، لكن هبوطا في الين الياباني الذي يعد ملاذا آمنا، يشير إلى أن المخاوف المحيطة بانتشار الفيروس بلغت ذروتها وقد تبدأ بالانحسار.

وقال آدم كول، كبير محللي سوق الصرف في آر.بي.سي كابيتال ماركتس إن "ما تفعله الأسواق الصينية هو مجرد لحاق بما حدث في الأسواق العالمية خلال العطلة الصينية".

وجاء ذلك رغم ضخ البنك المركزي الصيني أكبر قدر من السيولة في الأسواق المالية منذ عام 2004، حيث حقن الأسواق بما يعادل 174 مليار دولار من خلال اتفاقات إعادة شراء عكسية للسندات، إلى جانب تحركات تنظيمية لكبح عمليات البيع المذعورة.

وكان البنك المركزي قد أعلن يوم السبت عن سلسلة إجراءات نقدية وائتمانية لدعم الشركات التي تقدم المساعدة في مواجهة الوباء، على غرار الشركات الطبية.

ودعا المؤسسات المالية على تقديم "موارد ائتمانية كافية" للمستشفيات وغيرها من الهيئات الطبية إلى جانب إجراءات أخرى.

وتشكو الصين من حالة ذعر عالمي قطعها عن العالم بعد توقف معظم رحلات الطيران باستثناء تلك المخصصة لإجلاء رعايا الدول الأخرى، الأمر الذي عطل معظم الخدمات اللوجستية.

ويتضح حجم القلق في الخسائر الكبيرة التي تكبدتها معظم أسواق الأسهم العالمية وأسعار النفط منذ تفشي الفيروس في الشهر الماضي.

وكان الاستثناء الوحيد هو أسهم شركات الأدوية والشركات المصنعة لمنتجات الحماية الكيميائية، التي حلقت أسعار أسهمها في البورصات العالمية مع اتساع أزمة انتشار الفيروس القاتل.

وسجلت أسهم شركات تعمل على تطوير لقاحات للفيروس قفزات هائلة. وكانت أسهم شركة نوفاسيت للرعاية الصحية الأكثر ارتفاعا حين قفزت بنسبة تقارب 69 في المئة بعد أن دشنت اختبارا جزيئيا جديدا لفيروس كورونا.

وتتضارب آراء المحللين في تقدير تداعيات وضع أكثر من 1.3 مليار إنسان صيني تحت الإقامة الجبرية وانعكاسات ذلك على مجمل الاقتصاد العالمي.

ويجد المراقبون صعوبة في حصر تداعيات توقف الحياة في معظم أرجاء البلد العملاق، والتي لا تقتصر على حاجة تلك الكتلة البشرية الهائلة إلى الأكل والشرب في ظل إغلاق معظم المتاجر وحالة الذعر من الاختلاط بالتجمعات البشرية.

وتمتد التداعيات إلى قطاع الأعمال العالمي والخدمات اللوجستية ومصير الاستثمارات الكبيرة ونشاط المصانع الصينية، التي توفر نسبة هائلة من منتجات الإلكترونيات العالمية وخارطة واسعة من السلع في أكبر طرف تجاري في العالم.

420

مليار دولار حجم خسائر الأسهم الصينية أمس بعد عطلة امتدت لنحو أسبوعين

ويمكن لاتساع توقف المصانع الصينية والتباطؤ الحتمي في معدل النمو أن يوجه ضربة شديدة إلى الاقتصاد العالمي إذا لم تنحسر أزمة الفيروس خلال وقت قريب.

ويعتبر الاقتصاد الصيني أكبر محرك للاقتصاد العالمي بسبب نموه القوي الذي يقدم دعما كبيرا للاقتصاد العالمي، إضافة إلى كونه أكبر مصدر للسلع في العالم.

ولا يزال الغموض يكتنف حجم عودة الصينيين إلى العمل بعد انتهاء تمديد بكين لعطلة رأس السنة القمرية الجديدة بسبب أزمة الفيروس.

ومن المتوقع أن يتواصل إغلاق الكثير من المصانع والمتاجر في الصين. فعلى سبيل المثال أعلنت شركة أبل أنها ستغلق جميع متاجرها ومكاتبها في الصين لمدة أسبوع على الأقل.

ويكمن القلق في أن الاقتصاد العالمي لا يحتمل أي انحسار في نمو الاقتصاد الصيني، الذي تراجع العام الماضي إلى 6.1 في المئة، وهو الأبطأ منذ نحو ثلاثة عقود. وهناك مخاوف من تراجع النمو بشكل حاد عن تلك المستويات إذا استمرت أزمة الفيروس لفترة طويلة.

شروط العمل الجديدة

الرباط تعاقب الممارسات الاحتكارية لاتصالات المغرب

الرباط - قضت هيئة تقنين المواصلات المغربية بتغريم شركة اتصالات المغرب بسبب نزاع مع شركة منافسة حول الولوج إلى شبكة توزيع الإنترنت عبر خطوط الهاتف الثابت.

وقررت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تغريم الشركة نحو 3.3 مليار درهم (أكثر من 340 مليون دولار) لإدانتها "باستغلال تعسفي لوضع مهيمن".

وقالت الوكالة في بيان الاثنين، إن قرارها جاء بسبب "الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والمتعلقة بتقسيم الحلقة المحلية" أي شبكة الهاتف الثابت التي تتيح على الخصوص خدمة الربط بالإنترنت.

وتحتكر شركة اتصالات المغرب، التي تملك مجموعة اتصالات الإماراتية غالبية أسهمها، خدمة الإنترنت عبر خطوط الهاتف الثابت باعتبارها أول شركة اتصالات تنشأ في المملكة قبل أن تتم خصخصتها.

ودفع هذا الوضع منافستها شركة وانا، التابعة لصندوق المدى الاستثماري الذي يملكه العاهل المغربي الملك محمد السادس، لتقديم شكوى ضدها إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

وأوضحت الوكالة أنها شرعت في دراسة الملف منذ مايو 2017 لتخلص إلى "وجود ممارسات متراكمة منذ 2013 من طرف اتصالات المغرب، كانت سببا في منع وتأخير ولوج الشركات المنافسة لتقسيم الحلقة المحلية وقطاع الهاتف الثابت".

وقالت اتصالات المغرب من جهتها في بيان إنها "تحتفظ بالحق في اللجوء إلى الطعن في هذا القرار كما هو منصوص عليه في القانون".

ويشكل حجم الغرامة، التي يتوجب أن تسددها الشركة لحساب الدولة، تقريبا 10 في المئة من رقم أعمالها البالغ نحو 36 مليار درهم (نحو 3.7 مليار دولار).

وتتواجه الشركتان أيضا أمام القضاء التجاري على خلفية شكوى تقدمت بها وانا ضد منافستها في مارس 2018، مطالبة بتعويض عن أضرار بقيمة 5 مليارات درهم (نحو 520 مليون دولار)، بحسب وسائل إعلام محلية.

وتعد المجموعة التي تأسست في 1998 المسؤولة عن خدمات الهاتف المحمول والثابت والإنترنت في المغرب، وسبقت في تقديم مختلف الخدمات وتحتكر أيضا العديد منها إلى حد الآن.

وتملك الدولة حوالي 30 في المئة من أسهم شركة اتصالات المدرجة في بورصة الدار البيضاء، والتي تعتبر أكبر شركة للاتصالات في البلاد، ولها أنشطة كثيرة في عدة دول أفريقية.

وكانت اتصالات الإمارات قد استحوذت في شهر مايو 2015 على حصة مجموعة فيفندي الفرنسية والبالغة 53 في المئة في اتصالات المغرب مقابل نحو 5.7 مليار دولار.

واتصالات المغرب، هي الشركة الوحيدة في البلاد، التي تقدم خدمات الجيل الرابع، كما أن شركة غابون تليكوم التابعة للمجموعة كانت من بين أولى الشركات التي أطلقت تلك الخدمة.

340

مليون دولار، قيمة الغرامة التي فرضتها وكالة تقنين المواصلات على شركة اتصالات المغرب